صعود الأحزاب اليمينية إلى البرلمانات في الاتحاد الأوروبي
دراسة مقارنة بين النمسا وفرنسا وهولندا

ملخص الأطروحة

تدرس هذه الأطروحة حالة وصول الأحزاب اليمينية إلى البرلمانات في دول الاتحاد الأوروبي بإجراء دراسة مقارنة بين ثلاث دول أعضاء في الاتحاد هي فرنسا والنمسا وهولندا وأحزابها اليمينية الثلاث: الجبهة الوطنية الفرنسية، وحزب الحرية النمساوي، وقائمة بيم فورتون . وقد تم اختيار هذه الدول لكونها تتشارك بظاهرة ازدياد التأييد للأحزاب اليمينية فيها بصورة ملحوظة في التسعينات من القرن العشرين، ولكونها تختلف إختلافاً ملحوظاً بتجربتها التاريخية منذ الحرب العالمية الثانية. ففرنسا وهولندا وقعتا تحت الاحتلال النازي بينما كانت النمسا تعتبر شريكاً لألمانيا في هذه الحرب. في فترة ما بعد الحرب قدمت فرنسا نفسها على أنها بلد الحرية والإخاء والمساواة، للتتفاجأ في عام 2002 بتقدم مرشح اليمين المتطرف "جان ماري لوبان" على المرشح الاشتراكي في انتخابات الرئاسة الفرنسية وحصوله على المرتبة الثانية ليدخل في موجهة مباشرة مع الرئيس الفرنسي جاك شيراك. أما هولندا فلم يكن للأحزاب اليمينية فيها أي موطئ قدم يذكر، حتى حصول لائحة "بيم فورتن" على المرتبة الثانية في الانتخابات العامة الهولندية عام 2002 مستفيدة من التأييد الشعبي لها بعد حادثة أغتيال زعيمها المؤسس. وبالنسبة للنمسا فقد نأت بذاتها عن الإرث النازي ونجحت بإظهار ذاتها على أنها هي الأخرى ضحية من ضحايا النازية، ولكن نجاح "يورغ هايدر" في الانتخابات العامة ودخول حزبه في ائتلاف حكومي أعاد إلى الأذهان التاريخ الدامي للحركة النازية.

إن الحزب اليميني بحسب ما تقدمه الأطروحة هو الحزب الذي يتبنى سياسات يمينية وتوجهات عنصرية، ويؤمن بأنه يتحدث باسم عامة الشعب التي لا تمثلها المجموعات المصلحية، كما ويؤمن بحكومة تسلطية ولكن لا يدعو لإحداث التغيير بصورة فورية وملحوظة.

إنطلاقاً من واقع التشابهات بين المجموعات التي تؤيد هذه الأحزاب في الدول موضع الدراسة، حيث نسب التأييد أعلى ما تكون بين الأفراد ذوي التحصيل العلمي المنخفض، والذين انضووا في إطار الطبقة العاملة الغير محترفة، بالإضافة إلى المجموعة التي تؤمن بالأفكار اليمينية بصورة عقائدية، والتي تؤيد هذه الأحزاب دائماً. تقدم الأطروحة أربعة أطر تفسر صعود الأحزاب المذكورة أعلاه ونجاحها في كسب التأييد الشعبي، هذه الأطر هي: التغيرات الاقتصادية، والأنماط السلوكية، والهجرة، والعوامل المؤسساتية. تشكل الأطر الأربعة فيما بينها مساحة للتفاعل تؤثر بنهاية الأمر على الأفراد وقراراتهم. هذه التفاعلات تتمثل بحدوث حالة تغيير اقتصادي كالتي مرت بأوروبا في السبعينات والثمانينات من القرن الماضي، وأدت لنمو مجتمع ما بعد الصناعة حيث احتدمت المنافسة على الحرفيين المهرة وتطورت الحاجة لمهارات جديدة تخدم مجتمع المعلوماتية. وأدى ذلك لخلق طبقة من العمال غير المهرة الذين وجدوا انفسهم بمنافسة مستمرة مع المهاجرين من الدول الأخرى على مصدر رزقهم. ولانعدام التنظيمات التي تخدم أولئك الأفراد وتساهم بإيصال أصواتهم إلى الحكومات، لم يجد أولئك الأفراد من بد سوى التوجه للأحزاب اليمينية التي التفتت أليهم وتحدثت بلغتهم مستغلة مخاوفهم على مصادر رزقهم وغياب العامل الحكومي الرسمي على مختلف الأصعدة.

وتقدم الأطروحة دراسة مقارنة بين الأحزاب الثلاثة مركِزةً على تاريخ الحزب، وتحليل المجموعة المؤيدة لذلك الحزب، ودراسة قائد الحزب و أثره. وتخلص الأطروحة إلى أن الأحزاب الثلاثة تتشارك بكونها

عانت من انقسامات في تاريخها إلى أن جاء قائد الحزب و أخذ الأمور بيده واستطاع أن يعيد تشكيل الحزب من جديد كقوة فاعلة على الساحة السياسية سواء كان ذلك في فرنسا أو النمسا أو هولندا، معتمداً على قدرته القيادية والحاجة للتغيير لدى القاعدتين الحزبية والانتخابية.

أن الاستنتاج الرئيسي الذي تقدمه الأطروحة يقول بأنه على الرغم من التجارب التاريخية للدول الثلاث موضع الدراسة، نجد ان التفاعلات مابين الأطر الأربعة أدت إلى الحصول على النتائج عينها،حيث نجحت الأحزاب اليمينية برفع نسب التأييد لها مشكلة بذلك قوى لا يستهان بها على الساحة السياسية في الدول المعنية، ومنطلقة من هناك باتجاه البرلمان الأوروبي. وقياساً على ما تقدم فإن الاتحاد الأوروبي سيواجه المزيد من مظاهر ازدياد التأييد للأحزاب اليمينة، وخاصةً إذا أُخذ بعين الإعتبار توسع الاتحاد شرقاً في عام 2004 وانضمام دول جديدة لعضويته.